مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الرابع – أكتوبر2021

دور معيار التقييم المصرفي في قياس جودة الأصول المالية.

The role of CAMELS model in measuring the quality of financial assets

إعداد:
الباحث/ منار أسامة عنتر

إشراف

الاستاذ م. الدكتور
أحمد محمد عبد الرؤوف فايد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة
جامعة بورسعيد

الدكتور
عبدالوهاب عبده حسن غانم
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة
جامعة بورسعيد

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص

بدأ الاهتمام بالرقابة المصرفية كنتيجة منطقية لحدوث الخسائر الكبيرة في القروض وإخفاقات البنوك من الثمانينات وحتى الآن ، ثم تزايد هذا الاهتمام في ضوء الأزمة المصرفية في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم ، ونتيجة لتزايد المخاطر المصرفية في القطاع المالي، قامت البنوك بإعادة تقييم للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها وتبنى النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية ، ولذلك نشأت الحاجة إلى وجود معايير ونماذج حديثة تستخدمها البنوك للتنبؤ بالمخاطر المالية ولتفادى الأزمات المالية وتفادى حدوثها في المستقبل .ولذلك اقترحت لجنه بازل للإشراف على البنوك معيار التقييم المصرفي للتحقيق في المنظمات المالية . ويحدد المعيار درجة المخاطر فى البنك قبل كشفها عبر أليه السوق بشهور عديدة.

كلمات البحث :معيار التقييم المصرفي ، الرقابة الداخلية، المخاطر المالية.

Abstract

The interest in banking supervision began as a logical result of the occurrence of large losses in loans and bank failures from the eighties until now, and then this interest increased in light of the banking crisis in recent years worldwide, and as a result of the increasing banking risks in the financial sector, banks made a reassessment of the risks that they may face And how to manage them and adopt effective systems to manage banking risks. Therefore, the need arose for the existence of modern standards and models that banks use to predict financial risks and to avoid financial crises and their occurrence in the future. Therefore, the Basel Committee for the Supervision of Banks proposed a banking evaluation criterion for investigation of financial organizations. The standard proved its ability to determine the degree of risk in the bank before revealing it through the market mechanism and prices and for several months.

Keywords: CAMELS, internal control, financial risks.

أولاً : مشكلة البحث

بدأ الاهتمام بالرقابة المصرفية كنتيجة منطقية لحدوث الخسائر الكبيرة في القروض وإخفاقات البنوك من الثمانينات وحتى الآن ، ثم تزايد هذا الاهتمام في ضوء الأزمة المصرفية في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم ، ونتيجة لتزايد المخاطر المصرفية في القطاع المالي، قامت البنوك بإعادة تقييم للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها وتبنى النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية ، ولذلك نشأت الحاجة إلى وجود معايير ونماذج حديثة تستخدمها البنوك للتنبؤ بالمخاطر المالية ولتفادى الأزمات المالية وتفادى حدوثها في المستقبل .

لذا أخذت مشكلة البحث عن وسائل للرقابة على أعمال تلك البنوك تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية للحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين من أجل قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بدورها المنشود بعيدا عن الفساد المالي والإداري. ولذلك اقترحت لجنه بازل للإشراف على البنوك معيار التقييم المصرفي للتحقيق في المنظمات المالية عام 1979، وهو نظام يتم بمقتضاه تقييم البنوك وفقا لمعايير رقابية معينه ويعد معيار التقييم المصرفى نموذجًا بسيطًا وملائمًا للتقييم الإداري والمالي باستخدام التحليل المالي لدعم نظام الرقابة والتفتيش المكتبى والميدانى الذى تقوم به السلطة النقدية على مؤسسات القطاع المصرفي.

ثانياً : أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الناحية العملية والعلمية من خلال تحديد البنك المناسب للاستثمار من خلال المعيار والتعرف على إدارة المخاطر المالية. وتنبع أهمية البحث العلمية من خلال توعية البنوك بأهمية تطبيق نظم ومؤشرات للتنبؤ وللحد من المخاطر المالية وتقييم نظم السلامة المصرفية باستخدام مجموعة من المؤشرات لتفادى الأزمات المالية وتفادى حدوثها في المستقبل كمعيار التقييم المصرفي وتضمين نتائجه ضمن البيانات المالية السنوية لتحقيق الشفافية وانضباط السوق لتعزيز الثقة في التقارير المالية وتحديد مواطن القوه والضعف وردع وكشف الاحتيال في القوائم المالية .

ثالثاً : أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي في استخدام معيار التقييم المصرفي لتقييم نظام الرقابة المصرفية بهدف إدارة المخاطر المالية فى البنوك بالاعتماد على مجموعة مؤشرات معيار التقييم المصرفي كأداة للرقابة على البنوك.

رابعاً : فروض البحث

سيتم اشتقاق فروض البحث التالية نظرياً تمهيداً لاختبارها إحصائياً علي النحو التالي:

1- **فرض العدم الأول** : لا يوجد تأثير جوهرى لمعيار التقييم المصرفى على إدارة المخاطر المالية فى البنوك.

2- **فرض العدم الثانى** : لا يوجد تأثير جوهرى لنظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر المالية فى البنوك.

مع ملاحظة أن الفروض البديلة تتمثل في معكوس هذه الفروض العدمية وهو ما تحاول الباحثة إثبات مدى صحتها أو عدم صحتها من خلال دراستها البحثية والتطبيقية .

خامساً: خطة البحث
يشتمل البحث على ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول : طبيعة المخاطر المالية بالبنوك وأهمية إدارتها.

المبحث الثاني: معيار التقييم المصرفى (CAMELS) ودوره فى قياس جودة الأصول المالية.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك لمردود إستخدام معيار(CAMELS).

المبحث الأول

طبيعة المخاطر المالية بالبنوك وأهمية إدارتها

تمهيد

إن وظيفة إدارة المخاطر في البنوك ينحصر دورها في دراسة مخاطر العمليات المصرفية من مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة وغيرها من المخاطر الاخرى وهل هى ضمن الحد المسموح به أم لا ، وحيث أن البنوك تستثمر أموالها في ظل افتراض العديد من المخاطر المحيطة بها مما يستلزم الأمر ضرورة البحث عن أفضل سياسات إدارة المخاطر اللازمة للتعامل معها بهدف تحقيق أعلى معدلات ممكنة من العائد بالإضافة إلى الضمان ، ومن هذا المنطلق فان سياسات إدارة المخاطر تعد أساسا لاستراتيجيات اتخاذ القرار في البنوك ، حيث إن الإستخدام الأمثل لسياسات إدارة المخاطر يحقق أعلى معدلات للأرباح وأعلى معدلات للأمان.

اتجهت البنوك الى إبتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة للتقليل من المخاطر ، ويجب أن لا تشكل المخاطر عائقاً أمام عمل البنوك وتنفيذ أهدافها ، فالهدف من إدارة المخاطر ليس القضاء على المخاطر وانما العناية بتحسين أداء البنوك والحد من المخاطر وضبطها والكشف المبكر والسيطرة عليها .

أولاً : مفهوم المخاطر المالية بالبنوك وضرورة التحوط لها

لقد تعددت أراء الباحثين فى إعطاء مفهوم محدد للمخاطر وقد يكون سبب اختلافهم نوع المخاطر وتأثيراتها ولكن يمكن تعريف المخاطر بصورة عامة على أنها "حالة عدم التأكد التى تحيط بالمستقبل والاحداث والنتائج ".

تم تعريف إدارة المخاطر المالية من قبل لجنة بازل (2001) "على أنها سلسلة من أربع عمليات: تحديد الأحداث في فئة واحدة أو أكثر من فئات مخاطر السوق والائتمان والتشغيل وغيرها من المخاطر وفي فئات فرعية محددة ويتم تقييم المخاطر باستخدام البيانات ونموذج المخاطر، ومراقبة تقارير المخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب والسيطرة على هذه المخاطر من قبل الإدارة العليا "[Bayyoud et al.,2015] .

كما تعرف" بأنها خسارة محتملة في الأسواق المالية بسبب التغيير فى العوامل المالية وتنقسم المخاطر المالية إلى مخاطر السوق ومخاطر السيولة والائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة ".

ثانياً: أسباب وجود المخاطر بالبنوك

من أهم الأسباب التى تؤدى إلى زيادة المخاطر في البنوك العوامل التالية :

العولمة والتحرير المالى والمصرفى ، فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التى يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادى والمالى العالمى .

ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالى مما أدى إلى تعقيد المحيط الذى تعمل فيه البنوك.

الاستعمال المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم لغرض المضاربة وتحقيق الربح وليس التحوط من المخاطر .

نوع السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية .

توسع البنوك فى الأعمال خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية التى كانت تقوم بها إلى أسواق المال مما أدى لزيادة تعرضها لأزمات السيولة ، إضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم.

أبعاد إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هى عملية مستمرة ذات ثلاث أبعاد كالتالى :

البعد الأول :إدارة المخاطر القبلية (السابقة):

وتتمثل في قيام البنوك بدراسة الفرص التى لديها والتهديدات التى يمكن أن تواجهها سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية ، والعمل على الرفع من الإيجابيات إلى الحد الأقصى على حساب السلبيات وذلك في ظل قدرة البنوك على القيام بذلك .

البعد الثانى :إدارة المخاطر المتزامنة :

ويقصد به قيام البنوك بكافة الإجراءات التى من شأنها أن تقلل الآثار السلبية للمخاطر والتحديات التى وقعت فيها البنوك بالفعل ، بما يساعد على تخفيض الخسائر التى يمكن أن تترتب على ذلك إلى الحد الأدنى .

البعد الثالث : إدارة المخاطر البعدية (اللاحقة):

ويقصد به قيام البنوك بدراسة الأسباب التى أدت إلى تعرضها للمخاطر والعمل على إيجاد أساليب تحول دون تعرضها في المستقبل لهذه المخاطر مرة أخرى ، أو القدرة على التحكم فيها وضبطها وتقليصها وتحويلها من نقاط يمكن أن تضعف البنوك إلى نقاط قوة لها تعزز من قوتها ومركزها .

ثالثاً: التصنيفات المختلفة للمخاطر المالية بالبنوك

تؤدى المخاطر المالية إلى ظهور الخسائر الناتجة عن الفشل في تحقيق هدف مالى ، وتعكس المخاطر[Anuar Md., etal,2018] حالة عدم التأكد بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية ، أسعار الفائدة ، أسعار السلع، أسعار الأسهم، جودة الائتمان ، السيولة وقدرة المؤسسة الوصول الى التمويل ، هذه المخاطر ليست بالضرورة مستقلة عن بعضها البعض مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة غالباً ما ترتبط ارتباطا وثيقا ويجب الاعتراف بهذا الارتباط لتصميم نظم إدارة المخاطر .

1- مخاطر الائتمان Credit Risk

تنشأ مخاطر الإئتمان عن احتمالية عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتى تتأثر بها ايرادات البنك ورأسماله وقد تزداد هذه المخاطر بسبب التوسع الكبير في حجم الائتمان الذى يواكب التطورات الاقتصادية التى يشهدها العالم ولذلك ازداد التركيز على البنوك

التى تعد المصادر الرئيسية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وأحد متطلبات قيام الأسواق المالية ودورها الكبير في استقرار الاقتصاد العالمى ، وتعد المخاطر الائتمانية الأكثر وضوحا في مجال الخدمات المصرفية وربما تكون أكثرها أهمية ، إذ يمكن لعدد صغير من العملاء توليد خسائر كبيرة جدا قد تؤدى الى حالات الافلاس وهذه المخاطر تتعلق باحتمال عدم تحصيل الديون بسبب عجز المقترضين عن الوفاء .

وبشكل عام فإن المخاطر الائتمانية تتحقق بسبب عوامل داخلية وعوامل خارجية ، اذ تتمثل العوامل الداخلية في ضعف إدارة الائتمان سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافى وضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها ، وعدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة ، وضعف تحليل الأوضاع الاقتصادية ، إضافة إلى التغيرات في حركة السوق التى تنعكس بشكل سلبي على المقترضين، ومن أكثر المؤشرات شيوعاً لمخاطر الائتمان التالى :

1- نسبة القروض التى استحقت لمدة 90يوماً أو أكثر إلى إجمالى القروض .
2- نسبة صافى الاستبعادات من اليوم بموافقة السلطة المختصة إلى إجمالى القروض .
3- نسبة المخصص السنوى للقروض إلى إجمالى القروض.
4- نسبة المسموحات لخسائر القروض إلى إجمالى القروض.

2-مخاطر السيولة (التمويل)Liquidity Risk

تعرف السيولة بالقدرة على الوفاء بجميع التزامات الدفع عند استحقاقه [Bahago, K.,2019]، وتنشأ هذه المخاطر بسبب عدم التطابق في توقيت التدفقات الداخلة والخارجة من الأموال وان إدارة البنك قد لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها للدفع أو ما هو مطلوب منها ومخاطر السيولة هي المخاطر التى تواجه البنك بسبب انعدام الثقة مع العملاء أو زيادة الطلب غير المتوقع على النقد، وقد يواجه البنك مشاكل السيولة المؤقتة التي تجعل البنك يقترض من سوق ما بين البنوك أو قد يلجأ الى الاقتراض من البنك المركزي ويعد اللجوء الى البنك المركزي ذو تأثير سلبى من جانبين الأول تكاليف القرض تكون عالية لارتفاع معدلات الفائدة التي يتقاضاها والجانب الثاني يكون تأثيره على مكانه البنك وسمعته في السوق .

3- مخاطر السوق Market Risk

هي المخاطر الناشئة عن الأدوات والأصول المتداولة في أسواق محددة بشكل جيد. يمكن أن تنتج مخاطر السوق عن المصادر الكلية والصغرى. تنتج مخاطر السوق المنتظمة عن الحركة الكلية للأسعار والسياسات في الاقتصاد ، وتنشأ مخاطر السوق غير المنتظمة عندما يتغير سعر الأصل أو الأداة المحددة بسبب الأحداث المرتبطة بالأداة أو الأصل. تقلب الأسعار في الأسواق المختلفة يعطي أنواع مختلفة من مخاطر السوق. وبالتالي يمكن تصنيف مخاطر السوق على أنها مخاطر أسعار الأسهم ، ومخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر العملات ، ومخاطر أسعار السلع. نتيجة لذلك، يمكن أن تحدث مخاطر السوق في كل من الدفاتر المصرفية والتجارية للبنوك. في حين أن كل هذه المخاطر مهمة إلا إن مخاطر أسعار الفائدة هي أحد المخاطر الرئيسية التي يجب على البنوك أن تقلق بشأنها.

المبحث الثاني

معيار التقييم المصرفى (CAMELS) ودوره فى قياس جودة الأصول المالية

تمهيد:

تتعرض البنوك لمجموعة متنوعة من المخاطر التي تزداد تعقيدًا في الوقت الحاضر. علاوة على ذلك ، فإن الانكماش الاقتصادي الذي حدث في عام 2008 في الولايات المتحدة والذي أدى إلى فشل البنوك وانتشر بشكل واسع في جميع أنحاء العالم ، أدى ذلك الى إجراء المزيد من الفحص المصرفي المتكرر من أجل التعامل مع التعقيد والمخاطر التى تواجه النظام المصرفي بشكل صحيح ومسؤول ومفيد ومستدام ، ومن الأهمية تقييم الأداء العام للبنوك من خلال تطبيق إطار رقابي مصرفي تنظيمي وأحد هذه التدابير للمعلومات الإشرافية هو معيار التقييم المصرفى CAMELS .

أولا : نشأة ومفهوم معيار التقييم المصرفى CAMELS

يعتبر معيارCAMELS أحد أكثر النماذج المستخدمة على نطاق واسع في تحليل وتقييم الأداء والسلامة المالية للبنوك التجارية في مختلف البلاد حيث يحدد المشكلات التى تواجها البنوك والمؤسسات المالية والتحليل المقارن لأداء البنوك ، ويساهم في تحديد المخاطر بالبنك والتنبؤ بالفشل .

وقد مر معيار التقييم المصرفى CAMELS بعده مراحل قبل أن يصبح بشكله النهائى كالتالى :

1- **معيارCAEL** : وهو أداة للرقابة المصرفية المكتبية يعتمد على تحليل التقارير الربع سنوية ثم وضع تقييم وتصنيف ربع سنوى لها استنادا على أربعة عناصر من معيار CAMELS وهذه العناصر تتمثل فى كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الادارة والحساسية تجاه مخاطر السوق .

2- **معيار CAMEL** : تم اضافه عنصر جديد الى عناصر المعيار السابق وهو الادارة ، ويعد وسيلة رقابية مباشرة تتم عن طريق التفتيش الميدانى حيث تم الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها فى القرارات من قبل الجهات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك ، ويعبر النموذج عن خمسة عناصر رئيسية وهى :كفاية رأس المال ،جودة الأصول ، الإدارة ، الربحية ، السيولة .

3- **معيارCAMELS:** تم تطوير معيار CAMEL بإدخال العنصر السادس عليه-van] thep,N.,2019] وهو الحساسية تجاه مخاطر السوق وبذلك اصبح المعيار أكثر كفاءة من خلال نموذج يساعد البنوك على تقييم وتصنيف داخلي لفروعها وقياس مستوى كفاءة الأداء

للفروع الداخلية بدلا من الاعتماد على الربحية بوصفها معيار للقياس [Omar, M. I., 2019]وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية .

مفهوم معيار التقييم المصرفى CAMELS

تم تعريف معيار التصنيف CAMELS لأول مرة في السبعينيات ،" بأنه أداة لا غنى عنها للفاحصين والمنظمين ، لأنه يسمح بتقييم الجوانب الكلية للمؤسسة من خلال دراسة مختلف جوانب أنشطتها (Barr, Killgo, Siems, & Zimmel, 2002) حيث يستند التقييم إلى العديد من مصادر المعلومات ، مثل البيانات المالية ومصادر التمويل وبيانات الاقتصاد الكلي والميزانية والتدفقات النقدية. بمعنى آخر ، يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال عدد من وجهات النظر
المختلفة. وبالتالي ، يعد معيار CAMELS أداة دقيقة للغاية لاستخدامها كمُقيِّم لأداء البنوك ، وهو قادر على التنبؤ بالفشل (Barker & Holdsworth, 1993; Salhuteru & Wattimena, 2015)" .

كما يعرف" بأنه نظام تقييم لفحص البنوك من خلال تقييم كل بنك على أساس ستة أبعاد حاسمة متعلقة بعملياته وأدائه ، وهي كفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، وكفاءة الإدارة ، وجودة الأرباح
والسيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق ، تستخدم هذه المؤشرات لتعكس الأداء التشغيلي والأداء المالي والامتثال التنظيمي للبنوك في جميع أنحاء العالم , ويتم تصنيف كل عنصر من العناصر المكونة على مقياس من 1 (أفضل) إلى 5 (أسوأ) ويعتبر المعيار المؤشر الرئيسي للحالة المالية الحالية للبنك ويكون تصنيفه شديد السرية ، ولا يعرض إلا للإدارة العليا للبنك بغرض عرض استراتيجيات الأعمال ، وللموظفين الإشرافيين المناسبين".

ثانياً: دور معيار التقييم المصرفى فى قياس جودة الأصول المالية

يتم تصنيف معيار التقييم المصرفى اجراء تصنيف رقمى لكل بنك من خلال العناصر الست الرئيسية ، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمى من 1 الى 5 حيث يكون التصنيف (1) الافضل ، والتصنيف (5) الأدنى ، و يتحدد التصنيف النهائى للبنك استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة ،ويؤخذ فى الاعتبار جميع العوامل المؤثرة فى تقييمات العناصر المكونة لها ، وبالتالى فان البنوك التى يكون تصنيفها4 أو 5 تشير إلى وجود مشاكل تتطلب رقابة واجراء علاجى خاص ،فاذا واجه البنك تهديد فى ملاءته فانه يتم توجيه الاهتمام الادارى والرقابى إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم البنك .

يغطي التصنيف التالي تقييمًا للسلامة المالية باستخدام مقياس من 1 إلى 5 حيث يمثل المقياس" 1 " أفضل حالة و يمثل المقياس " 5 "أسوأ حالة. ووفقًا لدراسة Nathan Settembrini، يمكن تفسير معيار التقييم المصرفى CAMELS على النحو التالي[Ferretti .,2018] :

التصنيف	المدى	الوصف (النوع)	معنى التصنيف المركب تحت تحليل تصنيف CAMELS
1	1.00-1.49	قوى	في ظل هذا المقياس تكون النتائج ذات طبيعة بسيطة ويمكن معالجتها بشكل روتيني. وتوجد لدى البنك القدرة على مقاومة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والمالية الخارجية. لا يوجد سبب للقلق الرقابي.
2	1.50-2.49	مقبول	تكون النتائج ذات طبيعة بسيطة ويمكن معالجتها بشكل روتيني. وتكون هناك حالة من الاستقرار والصمود أمام التقلبات والإضرابات بشكل جيد. تقتصر الاهتمامات الإشرافية على تصحيح النتائج.
3	2.5-3.49	متوسط	توجد حالة من الضعف المالي أو التشغيلي أو التقيد بالامتثال يتراوح بين معتدلة إلى غير مرضية. أكثر عرضة لظهور ظروف العمل السيئة. تتدهور حالة البنك بسهولة إذا كانت الإجراءات التي يتم اتخاذها ليست فعالة في تصحيح نقاط الضعف. يوجد قلق الإشراف والرقابة أكثر من الطبيعي لمعالجة أوجه القصور.
4	3.5-4.49	ثانوي	يوجد ضعف مالي يشكل خطر كبير على البنك. قد تكون هناك ظروف غير آمنة وغير سليمة لا يتم التعامل معها بشكل جيد. دون اتخاذ قرارات التصحيح تضعف قدرة البنك على الاستمرار . تزداد احتمالات الفشل. ضرورة وجود رقابة جيدة وخطة محددة لتصحيح أوجه القصور.
5	4.5-5	غير مقبول	ارتفاع احتمالات الفشل الفوري أو القريب. زيادة حالة التدهور الاقتصادي لدرجة الاحتياج لمساعدات عاجلة من المساهمين أو غيرهم من المصادر المالية . بدون اتخاذ إجراءات التصحيح بشكل فورى قد يؤدى الأمر إلى التصفية أو الاندماج أو الاستحواذ.

ثالثا: عناصر معيار التقييم المصرفى CAMELS

يقوم المنظمون الفيدراليون والرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام بتقييم الحالة المالية العامة لكل بنك وتحديد المخاطر من خلال عمليات الفحص التى يقومون بها لإعداد التقارير الدورية ويقومون بتصنيف البنك وفقا لمعيار التقييم المصرفى والذى

يحتوى على ستة مؤشرات لتقييم الأداء تحت مسمى CAMELS حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد كما يمثله الجدول التالى[Rostami, M.,2018]:

كفاية رأس المال	Capital Adequacy
جودة الأصول	Assets Quality
جودة الإدارة	Management Quality
جودة الأرباح	Earning Quality
السيولة	Liquidity
الحساسية تجاه مخاطر السوق	Sensitivity to Mark Risk

- عملية قياس جودة الأصول المصرفية من خلال مؤشر كفاية رأس المال

ان كفاية رأس المال Capital Adequacy تعتبر امرا هاما لأنها تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمه تجاه اى خسائر مستقبلية ولدى تقييم رأس المال يجب أن يؤخذ في الاعتبار ايضا جودة الأصول والأرباح ، فالبنك ذو الأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج الى مستوى أعلى من رأس المال . ويوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة به ، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداه لقياس ملاءة البنك ، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال تعثر البنك ، حيث كلما انخفض التعثر ارتفعت درجة الملاءة ، و لقياس الملاءة فان الجهات الرقابية وفقا لمعايير بازل II اعتمدت على مؤشر الرافعة المالية كمقياس داعم للاطار الداخلى أو لأساليب قياس المخاطر اخذا فى الاعتبار المعالجة الجديدة فى الدعامة الأولى 1 pillar من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لبازل III وانه سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة فى نظام البنوك .

- عملية قياس الأداء المعرفى من خلال جودة الأصول و جودة الإدارة

تحدد جودة الأصول صحة البنوك[ZEDAN,2017]ضد انخفاض قيمة الأصول. إن القيمة الضعيفة للأصول تعد المصدر الرئيسي للمشاكل المصرفية لأنها تصب مباشرة في مناطق أخرى تؤدى لتخفيض الخسائر مقابل رأس المال ، مما يؤدي إلى كشف قدرة المؤسسة على الكسب. يتم قياس جودة الأصول بمستوى وشدة الأصول المتعثرة ، ومدى كفاية المخصصات ، والمبالغ المستردة وتوزيع الأصول. تتضمن المؤشرات الشائعة الإستخدام أقساط القروض غير المسددة للسلف ، وعدم القدرة على السداد بالنسبة إلى إجمالي السلف ، والوفاء بالدين إلى نسب القروض التى لم تسدد.

تكون عادة السيولة طويلة الأجل للمؤسسات المالية معرضة للخطر عندما تصبح أصولها منخفضة القيمة ، لذلك من المهم مراقبة مؤشرات جودة أصولها من حيث التعرض لمخاطر محددة، ويجب مراقبة مؤشرات القروض غير المتعثرة وكذلك مراقبة صحة وربحية المقترضين من البنوك وخاصة قطاع الشركات وحصة الأصول المصرفية لدى البنك في أصول القطاع المالي ككل, حيث انه في معظم الأسواق الناشئة ، تشكل أصول القطاع المصرفي(أصول البنوك) أكثر من 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المالي ، في حين أن هذه الأرقام تكون أقل بكثير في اقتصاديات الدول المتقدمة.

ولذلك فقد انخفضت حصة الودائع كنسبة من إجمالي الخصوم المصرفية منذ عام 1990 في العديد من البلدان المتقدمة ، بينما لا تزال الودائع العامة في البلدان النامية مسيطرة على البنوك.

يتم تقييم إدارة المؤسسات المالية بشكل عام من حيث كفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، والأرباح والربحية ، وتصنيف السيولة ومخاطر الحساسية. بالإضافة إلى ذلك ، يتضمن تقييم الأداء من خلال الالتزام بالمعايير المحددة ، والقدرة على التخطيط والرد على الظروف المتغيرة ، والكفاءة الفنية ، والقيادة والقدرة الإدارية.

الإدارة السليمة هي [BOATENG,2019] واحدة من أهم العوامل وراء نجاح أداء المؤسسات المالية. ومع ذلك ، فإن مؤشرات جودة الإدارة تنطبق في المقام الأول على المؤسسات الفردية ، ولا يمكن تجميعها بسهولة عبر هذا القطاع نظراً للطبيعة النوعية للإدارة ، فمن الصعب الحكم على سلامتها بمجرد النظر إلى الحسابات المالية للبنوك. ومع ذلك ، فإن إجمالي السلف إلى إجمالي الإيداعات والأعمال التجارية لكل موظف والربح لكل موظف يساعد في قياس جودة إدارة المؤسسات المصرفية. ومع ذلك يمكن للعديد من المؤشرات أن تخدم بشكل مشترك على سبيل المثال ، إجراءات الكفاءة كمؤشر لسلامة الإدارة.

- عملية قياس الجودة على عائد صافى الأصول (للربحية والسيولة) ومخاطر السوق

إن الإيرادات والربحية هما المصدر الرئيسي للزيادة في قاعدة رأس المال ، و يتم دراسة علاقة الإيرادات والربحية بسياسات أسعار الفائدة وكفاية راس المال المتاح. بالإضافة إلى ذلك ، فإن كلا من الربحية والإيرادات تساعد على دعم العمليات الحالية والمستقبلية للمؤسسات. إن أفضل مؤشر منفرد يستخدم في قياس الإيرادات هو العائد على الأصول (ROA) ، وهو صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي نسبة الأصول. حيث تعكس الإيرادات المرتفعة والربحية المرتفعة التى تحققها البنوك القدرة على دعم العمليات الحالية والمستقبلية. وبشكل أكثر تحديدًا ، يحدد هذا القدرة على استيعاب الخسائر وتمويل العمليات التوسعية المستقبلية ودفع أرباح الأسهم لمساهميها وبناء مستوى مناسب من رأس المال. وتعد الربحية والإيرادات خط الدفاع الأمامي لحماية قاعدة رأس المال ضد التآكل من الخسائر ، ولا يمكن المبالغة في الحاجة إلى ارتفاع الأرباح والربحية.

تُعرف السيولة المصرفية بأنّها قدرة البنك على التسديد نقداً لجميع التزاماته وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان .السيولة مهمة بشكل خاص في تقييم مدى كفاية البنك المالي لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخاصة المودعين. سيتم قياس السيولة عن طريق تقسيم الأصول السائلة للبنك المركزي على إجمالي الأصول . يجب أن تضمن إدارة السيولة للبنك قدرة البنك على الحفاظ على مستوى مناسب من أن السيولة ليست على حساب التكلفة ، حيث أن السيولة هي قدرة البنك على الوفاء بسحوبات

المـودعين مـع تلبيــة احتياجـات المقترضـين فـي نفـس الوقـت دون الحاجــة إلــى بيـع الأوراق المالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة.

-عملية قياس الجودة على مؤشر مخاطر السوقSensitivity to Mark Risk

تــم إدراج هـذا المؤشــر فــي CAMEL فــي عــام 1997 وبـدأ اسـتخدامه فــي تقيـيم أداء البنـوك , حيـث يسـاعد علـى قيـاس ربحيـة البنـوك ومسـتوى المخـاطر فـى أسـعار الفائـدة وأسعار الصرف وكذلك

قد يـؤثر علـى كفايـة رأس المـال. تشـير الحساسـية تجـاه مخـاطر السـوق إلـى المخـاطر المتمثلـة فـي حـدوث تغيـرات فـي ظـروف السـوق والتـى قـد تـؤثر سـلبًا علـى الأربـاح و / أو رأس المـال [Chaudhuri, B.,2018] . إن الطبيعــة المتنوعــة لعمليــات البنــك تجعلــه عرضــة لمختلـف أنـواع المخـاطر الماليـة. لأن تحليـل الحساسـية يعكـس تعـرض المؤسسـة لمخـاطر أسـعار الفائـدة وتقلبـات أسـعار العمـلات الأجنبيـة ومخـاطر أسـعار الأسـهم (يـتم جمـع هـذه المخاطر في مخاطر السوق).

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية على قطاع البنوك لمردود إستخدام معيار(CAMELS)

تمهيد :

تهدف الباحثة من خلال الدراسة التطبيقية الى تحليل العلاقة بين تطبيق معيار التقييم المصرفي CAMELS وتقييم نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية المصرية، من خلال عرض منهجية الدراسة التطبيقية في المبحث الأول والتي توضح مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، أداة جمع بيانات الدراسة التطبيقية، أسلوب الدراسة التطبيقية، صياغة فروض الدراسة التطبيقية، الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية. ثم تم عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال عرض نتائج مقاييس الصدق والثبات والاحصاءات الوصفية ونتائج اختبارات الفروض الاحصائية وذلك على النحو التالي:

أولا: منهجية الدراسة التطبيقية.

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين في البنوك التجارية الموجودين بالبنوك التجارية المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وعددها (14) بنك. وفي هذا الصدد، قامت الباحثة باختيار عينة عمدية تتكون من 198 فرد من بين العاملين بتلك البنوك التجارية، وهم من استطاعت الباحثة الوصول اليهم سواء بالتسليم اليدوي أو الالكتروني، ولذا تم توزيع عدد (198) قائمة استبيان على العديد من العاملين بهذه البنوك التجارية فضلاً عن عدد من الأكاديمين ذوي الصلة بموضوع الدراسة والبحث.

اعتمدت الباحثة في اختبار الفروض على قوائم استبيان موجهة الى العاملين في البنوك التجارية الموجودة في البيئة المصرية، بالاضافة الى مجموعة من الأكاديمين والباحثين بمجال المحاسبة وخصوصاً ذوي الصلة بموضوع الدراسة، ومستخدمةً في ذلك أسلوب ليكرت الخماسي للاجابة على العبارات المتعلقة بكل متغير ويمكن توضيح الأوزان الخاصة بكل اجابة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة من خلال مجتمع الدراسة، وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء مروراً بعدة مراحل.

أسلوب الدراسة الميدانية:

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة من خلال مجتمع الدراسة، وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء مروراً بعدة مراحل، تتضح كما يأتي:

1- تم الاضطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم استخلاص أهم العناصر والمتغيرات ذات الأهمية لفكرة الدراسة، ومن ثم روعي أن يتم تقسيم قائمة الاستقصاء الى قسمين:

- القسم الأول: يتكون من أسئلة قائمة الاستقصاء حسب مقياس ليكرت الخماسي على خمسة أوزان { (5) موافق تماماً، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق على الاطلاق } وذلك لضمان الحصول على بيانات متصلة من اجابات المستقصي منهم، وذلك لاعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة عند الاجابة عليها ولكي تكون النتائج أكثر دقة، حيث كان الاعتماد على مقياس ليكرت بالدرجة الأولى لتحويل البيان الوصفي الى بيان كمي يمكن التعامل معه احصائياً.
- القسم الثاني: يتكون من بيانات عامة تتمثل في: الوظيفة والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

تضمنت بنود قائمة الاستقصاء المرتبطة بموضوع البحث التي تم الاعتماد عليها في الدراسة نوعاً واحداً من الأسئلة تمثلت في الأسئلة المغلقة، نظراً لسهولة الاجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة مقارنة بالأسئلة المفتوحة، علاوة على أن احتمالات عدم الادراك الكافي بالنسبة لموضوع الدراسة من جانب المستقصي منهم لبعض الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء قد يبرز أهمية الاعتماد على الأسئلة المغلقة لاستيفاء البيانات المطلوبة لاتمام الدراسة، وقد تضمنت قائمة الاستقصاء ثلاثة متغيرات رئيسية تشمل (37) عبارة، ويوضح الجدول الآتي الوزن النسبي لمتغيرات قائمة الاستقصاء

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية.

تم تخصيص هذا الجزء لاختبار فروض الدراسة وذلك في ضوء أهداف الدراسة وبشكل يتناسب مع طبيعة الفروض سعياً نحو الوصول الى مجموعة من النتائج التي توضح أثر تطبيق معيار التقييم المصرفي على تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على ادارة المخاطر المالية، وقد اعتمدت الدراسة على فترة ثقة 95% بحدود خطأ عشوائي 5% وذلك بعد تفريغ البيانات وترميزها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

ثالثاً : دراسة تحليلية لنتائج الدراسة التطبيقية.

الاحصاءات الوصفية تهدف الى عرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية وتوزيعها، وتتمثل أهم هذه الاحصاءات الوصفية في كلٍ من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في الوسط الحسابي، حيث يعبر عن متوسط قيمة المشاهدات بالعينة. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد على استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة. وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحثة عرض الاحصاءات

الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة للمتغيرات الثلاثة الأساسية للاستبيان الخاص بالدراسة من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل سؤال داخل المتغيرات الثلاثة لأداة الاستبيان.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث فى التعرف على معيار التقييم المصرفى CAMELS واستخدامه فى تقييم نظام الرقابة الداخلية فى البنوك بهدف إدارة المخاطر المالية ، وتناولت فيه الباحثة مفهوم المخاطر المالية بالبنوك وضرورة التحوط لها ، أسباب وجود المخاطر بالبنوك ، التصنيفات المختلفة للمخاطر المالية بالبنوك ، وقد خلصت الباحثة إلى أن إدارة المخاطر تعتبر تطوراً طبيعياً لنموذج الرقابة الداخلية ، وتسعى معظم المنظمات إلى التطبيق الكامل لنظام الرقابة الداخلية والتى تعتبر جزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر ، ويشمل إطار عمل إدارة المخاطر على الرقابة الداخلية .

وأن الغرض الرئيسي من إدارة المخاطر المالية للبنوك هو تقييم مدى كفاية البنك المالي من خلال قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخاصة المودعين وقدرته على التغلب على الصعوبات التي قد تواجهه في أنشطة الأعمال قصيرة الأجل من أجل الحفاظ على خطوط العرض النقدي مفتوحة في حالة حدوث ضائقة مالية ويمكنه اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها فيما يلي:

1- لا يدعم معيار التقييم المصرفى CAMELS نظام الرقابة المصرفية فى البنوك لأنه يمثل نوع من أنواع الرقابة المصرفية وهى الرقابة المكتبية .

2- أهمية التأكيد على مراجعة أنشطة البنك على البنود خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الداخلية والخارجية والرهونات التجارية والعقارية) والتى تحمل معها مخاطرة كبيرة وتؤثر على رأس مال البنك .

3- مراجعة كافة المخصصات التى تغطى المخاطر التى تتعرض لها عمليات البنك .

4- المتابعة الدائمة عن تحليل كامل للبيئة الداخلية للبنك من خلال مواطن القوة والضعف المصرفية مما يساعد على زيادة الكفاءة المصرفية فى إدارة الأصول والخصوم .

وتوصى الباحثة بضرورة تطبيق معيار التقييم المصرفى على كافة البنوك المصرية ، وتفعيل دور جهاز التفتيش الداخلى والبنك المركزى المصرى (الرقابة المصرفية). وتطبيق الأساليب الحديثة التى تتطلبها اتفاقية بازل 3 من اكتشاف نقاط القوة والضعف وكيفية تصحيح الأخطاء للعمل على تقوية نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة .

مراجع البحث

أولا: المراجع باللغة الأجنبية

1. AMIN, Mohamad Anuar Md, et al," Inverse Relationship Of Financial Risk And Performance In Commercial Banks In Tanzania Investment", ***Management and Financial Innovations***, Vol.11, Iss.4,2018.
2. Bahago, K., Jelilov, G., & Celik, B.," Impact of Banking Supervision on Liquidity Risk and Credit Risk: Evidence from Nigeria**", *International Journal of Economics and Financial Issues***,Vo*l*.9,Iss.3,2019.
3. Bayyoud, Mohammed, and Nermeen Ahmad Sayyad," The Impact Of Internal Control And Risk Management On Banks In Palestine", ***International Journal of Economics, Finance and Management Sciences***,Vol. 3,Iss.3,2015.
4.BOATENG, Kwadwo.," Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the 'Camels' Rating Model Approach, ***International Journal of Business and Management Invention***,Vol. 8 Iss.2, Series. IV , February 2019.
5. Chaudhuri, B.," A Comparative Analysis of SBI and ICICI: Camel Approach", ***International Journal of Research in Management, Economics and Commerce***,Vol. 8,Iss.1,2018.
6. Omar, M. I., & Arshad, N. C.,"CAN MOBILE BANKING INFLUENCE DEPOSITOR'S FUND? AN EVIDENCE REVIEW***", International Journal of Accounting***,Vol. 4,Iss. 18,2019.
7. Paola Ferretti," **Banking Regulation and Supervision in the USA** ",2018.
8. Rahman, B., & Nitu, A. A.," Financial Performance Between State-owned and Private Commercial Banks in Bangladesh: A Comparative Study of Using CAMEL Rating". ***ASA University Review***,Vol.12,Iss.1,2018.
9. Rafiq, M. Z., Jun, J. C., Naseem, S., & Mohsin, M.,"Impact of Market Risk, Interest Rate, Exchange Rate On Banks Stock Return: Evidence from listed Banks of Pakistan", ***Amazonia Investiga***,Vol.8,Iss.21.
10.Rostami, M. ," Determination Of Camels Model On Bank's Performance",***International journal of multidisciplinary research and development"***,Vol.2,Iss.10,2015.
11. Van-Thep, N., & Day-Yang, L.," Determinants of Financial Soundness of Commercial Banks: Evidence from Vietnam", ***Journal of Applied Finance and Banking,***Vol. 9,Iss.3,2019.
12.ZEDAN, Khaled A.; DAAS, Gassan., " Palestinian Banks Analysis Using CAMEL Model", ***International Journal of Economics and Financial Issues,***Vol.7,Iss. 1,2017.